التنظيم القانوني للمكتبة الوطنية الفلسطينية «دراسة وصفية تحليلية»

نورا راقي محمد عيسى، محمد زياد عزات جرادات*

قسم القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

Noura Raqi Mohammad Issa, Mohammad Ziyad Izzat Jaradat*

Public Law Department, Faculty of Law, Arab American University, Palestine

الباحث المراسل*: Mohammed.jaraddat@aaup.edu

ملخص

تتمتع المكتبة الوطنية الفلسطينية بالشخصية الاعتبارية، ولها استقلال مالي وإداري، وأهلية قانونية كاملة لمباشرة كافة التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها القائمة على اقتناء الإنتاج الفكري، وتنظيمه، وضبطه، وتوثيقه، وتسعى هذه الدراسة الى التعريف بالمكتبة الوطنية الفلسطينية كمرفق عام من خلال تناول الإطار القانوني القائم على توضيح اختصاصاتها وهيكلها التنظيمي، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على النصوص القانونية الناظمة للمكتبة الوطنية الفلسطينية، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها أن المرسوم الرئاسي رقم 2019/6 بشأن المكتبة الوطنية الفلسطينية لم يوفق في تنظيم بعض الأمور المبينة لعمل المكتبة، ونظراً لأهمية هذه الدراسة على المستويين المحلي والأجنبي، توصلت إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة العمل على تعديل، وتطوير المرسوم الرئاسي المنظم لعمل المكتبة، وتوضيح النصوص القانونية الناظمة لعمل المكتبة بما يتماشى مع الواقع بغية الوصول إلى توافق وانسجام لعلاقة المكتبة مع بعض التشريعات، والجهات ذات العلاقة بالمشهد الثقافي، والحضاري وصولاً للغاية المرجوة من إنشاء المكتبة.

الكلمات المفتاحية: المكتبة الوطنية، المرفق العام، الببلوجرافيا، الإنتاج الفكري، الإيداع القانوني، المصنفات.

Legal Organization of the Palestinian National Library "an Analytical Descriptive Study"

Abstract

The Palestinian National Library has a legal personality, and also has a financial and administrative independence, as well as a full legal capacity to undertake all the actions necessary to achieve its objectives based on the acquisition, organization, control and documentation of intellectual production. This study seeks to introduce the Palestinian National Library as a public facility by addressing the legal framework based on clarifying its competencies and organizational structure. This study adopted the descriptive analytical approach by reviewing the legal texts regulating the Palestinian National Library, where the study reached a set of results, the most important of which is the Presidential Decree No. 6/2019 regarding the Palestinian National Library was unsuccessful in organizing some of the matters set out for the work of the library. Given the importance of this study at the local and international levels, the study concluded to a set of recommendations. The most important of which is: the need to work on amending and developing the presidential decree regulating the work of the library, clarify the legal texts regulating the work of the library in line with reality in order to reach compatibility and harmony of the library's relationship with some legislation and authorities related to the cultural and civilized scene in order to reach the desired goal of establishing the library.

Keywords: National Library, Public Facility, Bibliography, Intellectual Production, Legal Deposit, Workbooks.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مقدمة

تسعى الدول لحفظ تاريخها الوطني، والثقافي، والتعريف به من خلال إعداد مكاتب وطنية تمثل ذاكرة الوطن، ومرجعيته للمهتمين، والراغبين بالاطلاع على نتاجها الثقافي، والفكري والتاريخي، لا سيما الدول التي تحاول العديد من الجهات طمس هويتها، وسرقة معالمها التاريخية التي تثبت أحقيتها في الأرض، كما أنها تتسم بالطابع الموسوعي بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها، فهي بذلك تكون في موقع الصدارة إذا ما قورنت بالمكتبات الأخرى في الدولة.

ولدولة فلسطين بواقعها المجروح الذي عانت منه منذ الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل بكافة الوسائل إلى إنكار هوية الشعب الفلسطيني تاريخياً، وحضارياً، وثقافياً فهي الأحق والأجدر بالعمل بكافة طاقاتها لمقاومة سياسة ومنهجية هذا المحتل، والحفاظ على هويتها وتاريخها رغم كل المحاولات التي تهدف للنيل من الهوية الفلسطينية العربية، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي قام بإنشاء مكتبة وطنية منذ مدة طويلة يسعى من خلالها إلى سرقة كل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية، ونسبته إليه.

واستناداً لما سبق أصدر الرئيس الفلسطيني مراسيم متعلقة بالمكتبة الوطنية، فقد أنشئت بموجب مرسوم رئاسي بتاريخ 2017/5/8م (مرسوم 2017/4 بشأن المكتبة الوطنية الفلسطيني)، ثم حل محله مرسوم رئاسي بتاريخ 2019/5/6م (مرسوم 2017/6 بشأن المكتبة الوطنية الفلسطينية)، فقد جاءت المكتبة الوطنية لتحمي الممتلكات الثقافية بحيث تعتبر بعض الاتفاقيات الدولية الاعتداء على الممتلكات الثقافية جريمة ضد الإنسانية (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح 1954) .

ولا مناص من القول أن المكتبة الوطنية الفلسطينية مرفق عام تنشئه الدولة بغرض تحقيق مصلحة عامة، كما أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة مالياً ، وإدارياً، وقد جاءت لتحقق مجموعة من الأهداف تكمن في الحفاظ على التراث الفكري والثقافي الفلسطيني من الضياع.

ولكي تستطيع المكتبة الوطنية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها تم وضع تنظيم قانوني إداري تقوم المكتبة بوظائفها من خلاله في إطار بيئة عمل مناسبة، وهذا ما بينه المرسوم الرئاسي المتعلق بها، فقد وضح اختصاصات كل من رئيس المكتبة، ومجلس الإدارة، والمدير التنفيذي والهيئة الاستشارية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مشكلة الدراسة

تتمحور المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة حول قصور المرسوم الرئاسي الخاص بإنشاء المكتبة الوطنية من تناول كل ما يتعلق بالمكتبة الوطنية، حيث نشأ عن هذا القصور عديد الأسئلة من أبرزها: –

- هل تناول المرسوم الرئاسي الأهداف الحقيقية من إنشاء المكتبة؟
- ما هي مواطن القصور في المرسوم الرئاسي حول اختصاصات المكتبة؟
- هل نص المرسوم الرئاسي على التنظيم الهيكلي الكافي للمكتبة الوطنية؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

الأهمية العلمية: كونها تبحث في التنظيم القانوني لمرفق وطني يقوم على حفظ التراث، والهوية الفلسطينية من السرقة والتغيير، فأهمية هذه المكتبة أنها عنوان الحاضر في الحفاظ على جذورنا وأصولنا في فلسطين.

الأهمية العملية: وتتمثل أهمية هذه الدراسة بأنها لم يسبقها أي دراسة تناولت هذا المرفق الوطني بالتفصيل نظراً لحداثة نشأته.

أهداف الدراسة

- بيان الإمكانيات القانونية، والأحكام الخاصة التي تنظم عمل المكتبة الوطنية من خلال تعريفها كمرفق عام وتحديد أهدافها.
- توضيح اختصاصات المكتبة الوطنية، وبيان الهيكل التنظيمي لها.
- معالجة أوجه القصور في التشريع الناظم لعمل المكتبة.

منهجية الدراسة

اتخذ البحث من مرسوم المكتبة الوطنية الفلسطينية أساساً له، فطبيعة الموضوع تملي على الباحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ لبيان ماهية المكتبة الوطنية كمرفق عام، وأهدافها، واختصاصاتها، وهيكلها التنظيمي.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الدراسات السابقة

- دراسة بيومي (2020)، الدور المجتمعي للمكتبة الوطنية في تنمية الوعي السياسي للمواطنين.

وتناولت هذه الدراسة دور المكتبة الوطنية في تقديم المعرفة، والمعلومات التي لا يمكن أن يحصل عليها المواطن من مكان آخر، بهدف زيادة الوعي بالخدمات الالكترونية، وتناول الباحث الدراسة مستخدماً المنهج المسحي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة قيام المكتبات بدعم المشاريع القومية وإمدادها بالمعلومات الضرورية، تختلف هذه الدراسة عن الدراسة قيد البحث أن الأخيرة تتناول التنظيم القانوني بشمولية أوسع بينما الدراسة الأولى تناولت أحد أهم واجبات المكتبة الوطنية.

- دراسة حبيب (2021)، الإيداع القانوني للمصنفات في التشريع الجزائري.

تناولت هذه الدراسة جزئية معينة من عمل المكتبات الوطنية، ويقصد بذلك الإيداع القانوني للمصنفات في التشريع الجزائري من خلال بيان أهمية الإيداع في حفظ الموروث الثقافي، والفكري الوطني كمصلحة وطنية، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصل من خلال ذلك لمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تكوين لجنة مختصة في المكتبة الوطنية تراقب مدى تطبيق القوانين المتعلقة بالإيداع، وتختلف الدراسة عن موضوع دراستنا في أنها تناولت جزئية من عمل المكتبات الوطنية بينما تناولت دراستنا موضوع المكتبة الوطنية بشمولية أكبر.

مصطلحات الدراسة

- الببلوجرافيا: فن أو علم وصف الكتب، والمخطوطات، والتعريف بها.
- الإيداع القانوني: يقصد الزامية تسليم نسخة، أو عدة نسخ من مجموع المصنفات، أو الانتاجات الفكرية إلى المكتبة الوطنية بشكل مجاني.
- المصنف: هو عمل أدبي فني، أو علمي مهما كانت أهميته أو نوعه أو طريقة التعبير عنه أو الغرض من تصنيفه بشرط أن يكون مبتكراً.

تقسيم الدراسة

سيقوم الباحث بتقسيم هذه الدراسة وفقاً لما يأتي:

المطلب الأول: ماهية المكتبة الوطنية الفلسطينية

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمكتبة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول: ماهية المكتبة الوطنية الفلسطينية

المكتبة الوطنية مؤسسة عامة، ولا يمكن اعتبارها مكتبة متخصصة في اقتناء الكتب فحسب، وإنما مهمتها الأساسية هي جمع وإيداع، وحفظ، ونشر الإنتاج الفكري، والثقافي الفلسطيني بمختلف أشكاله الموجودة داخل فلسطين وخارجها، بحيث تسعى المكتبة الوطنية الفلسطينية لأن تكون في مصاف المكتبات العالمية، كما أنها تعد مركزاً للمعلومات، والمركز البيبلوغرافي الوطني في الدولة (النهاري، 1994).

وبناءً على ما سبق سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، بحيث سيتم التطرق بالفرع الأول إلى المكتبة الوطنية الفلسطينية كمرفق عام، ونعرج بالفرع الثاني على أهداف المكتبة الوطنية الفلسطينية.

الفرع الأول: المكتبة الوطنية الفلسطينية كمرفق عام

تعد المكتبة الوطنية من المرافق العامة، فهي مكتبة تمولها الدولة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع، فهي تقوم بجمع كافة مقتنيات الوزارات، والمؤسسات الحكومية من وثائق، وكتب، وتقارير تتعلق بتاريخ وثقافة الدولة، وتتيح لكافة الأفراد بما فيهم الباحثين الاطلاع عليها ضمن ضوابط معينة تحددها المكتبة (بو قاسم، 2019).

ويقتضي التوضيح بأن المرفق العام عبارة عن مشروع تقوم الدولة بإنشائه، ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، كما أن له أركاناً أساسية لازمة لتكوينه، وهي على النحو الآتي (عمرو، 2010):

- تحقيق المنفعة العامة وهي الهدف الرئيس لقيام المرفق العام عن طريق تلبية متطلبات كافة أفراد المجتمع (الزين، 2021).
- خضوع المرفق العام لسلطة عامة من خلال رقابة السلطة العامة على المرفق العام أو إدارة المرفق العام (غانم، 2016).
- النظام القانوني للمرفق العام خاص واستثناني فهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية، والأحكام التي تطبق على المرافق العامة، وتنظم سير عملها (أمينة، 2016).

1. تعريف المكتبة الوطنية

يمكن تعريف المكتبة الوطنية باعتبارها مرفقاً عاماً على أنها «مؤسسة أنشئت أساسًا بواساطة الدولة، وهى مسؤولة بصورة شاملة عن الجمع والتسجيل الببليوجرافي، والحفظ والإتاحة للتراث الوثائقي (المواد المنشورة من كل الأنواع أساسًا) الذي ينبثق من الدولة أو يتعلق بها، وقد تكون مسؤولة أيضا عن الدفع الكافي، والفعال لمكتبات الدولة من خلال أعمال مثل: إدارة المجموعات المهمة على نطاق وطني، والإمداد ببنية تحتية ، وتنسيق الأنشطة في نظام المكتبات والمعلومات بالدولة، والعلاقات على المستوى الدولي، وممارسة دور القيادة، وعادة ما تكون هذه المسئوليات محددة بشكل رسمي في قانون» (عبد الهادي، 2009). وقد تم تعريف المكتبة الوطنية بأنها

«مخازن تذكارية تضم الكتب، والوثائق التاريخية، والصحف والمطبوعات القديمة، فهي بمثابة الدور القيادي والرئيس لثقافة البلد» (جازية، 2015).

أما المشرع الفلسطيني فقد أشار إلى تعريف المكتبة الوطنية في المادة الأولى من المرسوم رقم 2019/6، ويمكن القول أن هذا التعريف مطابق لما تبنته منظمة اليونسكو في مؤتمرها السادس عشر عام 1980م، حيث أشارت إلى تعريف المكتبة الوطنية بأنها « المكتبات المسؤولة عن طلب، وحفظ ونسخ جميع المطبوعات الهامة التي تنشر في الدولة، والعمل كمكتبة إيداع سواء حسب القانون أو تحت أي ترتيبات أخرى، وتؤدي لجانب ذلك بعض الوظائف الأخرى مثل: انتاج الببليوجرافيا الوطنية، وحفظ، وتحديث مجموعات نموذجية من الإنتاج الفكري الأجنبي يشمل ما كتب عن الدولة، واقتناء الفهارس الموحدة ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة» (جازية، 2015).

ويرى الباحث أن هذا التعريف يشوبه الضعف والخلط، إذ لا يقبل أن تحتوي مادة التعريفات على اختصاصات المكتبة، ومن ثم يتم وضع مادة تتناول الاختصاصات، وكان الأجدر من ذلك أن يتم نقل الاختصاصات المذكورة بنص المادة الأولى إلى المادة المتعلقة بالاختصاصات.

ومما لا شك فيه أن المكتبة الوطنية تلتزم بالمبادئ القانونية التي تحكم عمل المرافق العامة، ومنها تأدية المكتبة نشاطاتها باستمرار دون توقف، والمساواة في تقديم الخدمات لكافة المنتفعين، وقابليتها للتعديل والتغيير بشكل يوائم المتغيرات والتطورات (جعفر، 2021).

2. الشخصية المعنوية للمكتبة الوطنية: حتى يتسنى بيان الشخصية المعنوية للمكتبة لا بد من توضيح أقسام المرافق العامة من حيث استقلالها بحيث تقسم إلى نوعين:

- المرافق ذات الشخصية المعنوية: الذي يتضمن قرار إنشائها أن لها شخصية معنوية وكياناً مستقلاً بوجود جزء من الرقابة أو الوصاية الإدارية عليها (الخلايلة، 2015).
- المرافق التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية: وهي التي لا يحتوي قرار إنشائها بتمتعها بالشخصية المعنوية، وتكون ملحقة وتابعة بأحد أشخاص القانون العام مثل الوزارات (ليلو، 2008).

وفي ضوء ذلك وضح مرسوم المكتبة الوطنية رقم 2019/6، في المادة الثانية منه بأن المكتبة لا تتبع مجلس الوزراء وإنما تتبع الرئيس، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة بحيث يكون لها استقلال مالي وإداري، فمن ناحية الاستقلال المالي تظهر ميزانية المكتبة كبند مستقل في الموازنة العامة للدولة، ويكون لها حرية في إدارة أموالها، وهذا يظهر في المادة (14) من مرسوم المكتبة الوطنية التي بينت موارد المكتبة.

أما فيما يتعلق بالاستقلال الإداري فيكون للمكتبة الحرية في إصدار القرارات الإدارية، وممارسة كافة التصرفات القانونية المتعلقة بتحقيق أهدافها، مثل: القدرة على إبرام عقود مع الغير، وخضوع

العاملين في المكتبة لأنظمة، وتعليمات دون التقييد بالأنظمة الخاصة بموظفي الحكومة، وهذا ما نصت عليه المادة (15) من مرسوم المكتبة الوطنية.

وهنا لابد من بيان أن العاملين في المكتبة يخضعون لثلاثة أنظمة قانونية مختلفة، وقد تم تقسيمهم كالآتي:

- عمال يتم تعيينهم حسب قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 بموجب عقود عمل، ويخضعون لقواعد وأحكام هذا القانون مع تعديلاته بحيث يتم إبرام العقود معهم بشكل مباشر مع وزارة المالية.
- موظفون يسري بحقهم قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998وتعديلاته واللوائح التنفيذية التابعة له، وتقسم إلى:
  - موظفين عموميين يتم نقلهم للعمل في المكتبة.
  - موظفين يتم تعيينهم حسب قانون الخدمة المدنية، ويخضعون له في واجباتهم، وحقوقهم الوظيفة.
- موظفون يعينون بالاستناد إلى نظام توظيف الخبراء، وشغل الأعمال المؤقتة العارضة أو الموسمية رقم 10 لسنة 2021.

وفي المقابل فإن حرية المكتبة واستقلالها الإداري والمالي ليست مطلقاً كونها تخضع لرقابة الأجهزة العامة المختصة بالدولة، إلا أن ذلك لا يمنع المكتبة من عمل نظام خاص بموظفيها استناداً لمرسوم تشكيلها.

الفرع الثاني: أهداف المكتبة الوطنية الفلسطينية

إن الهدف الرئيس الذي يقع على عاتق المكتبة الوطنية الفلسطينية هو الحفاظ على التراث الثقافي للدولة، ودعمها ونشرها سواء الموجود داخل فلسطين أو خارجها، بحيث يوجد العديد من السجلات التي ترتبط بتاريخ دولة فلسطين بحوزة وملكية دول أخرى، ولذلك فإن من أهم أولوياتها عقد اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الثقافية الموجودة في الخارج من أجل القيام بتنفيذ مشاريع تمكننا من الحصول على هذه السجلات التاريخية الخاصة بدولة فلسطين بصورة رقمية (عبد الهادي، 2009)، وقد وضح مرسوم إنشاء المكتبة الوطنية (م 4 من مرسوم 2019/6 بشأن المكتبة الوطنية الفلسطيني)، الأهداف التي تسعى المكتبة الوطنية إلى تحقيقها من اقتناء الإنتاج الفكري، وتنظيمه، وتوثيقه، ونشره من خلال ما يأتي:

- جمع التراث، والإنتاج الفكري، والثقافي الفلسطيني، والمصورات النادرة، والمخطوطات ذات العلاقة بفلسطين، وحفظهم، وتقنين أصولهم ونشرهم، والترويج لهم سواء الموجود داخل فلسطين أو خارجها والمتعلقة بفلسطين عربياً ودولياً.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- وفي ضوء ذلك فإن الوثيقة تشمل» الوثائق المكتوبة بخط اليد أو المطبوعة أو المختزلة أو المخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة أخرى أو المطبوعة على ورق مشمع أو نسخ أو أشرطة تسجيل أو الصور الشمسية والأفلام أو المخططات أو الرسوم أو الخرائط.
- الوصول بالمكتبة الوطنية إلى أن تكون مركزا ثقافياً ومعرفياً تمكن كافة الأفراد والباحثين من الاطلاع على التراث الفكري والثقافي الفلسطيني سواء الفلسطينيين أو الأجانب.
- تحقيق تنمية في مجال عمل قطاع المكتبات من خلال وضع خطط وطنية لأنظمة المكتبات، وتطوير قدرات العاملين بها.

وبعد الاطلاع على المرسوم تبين للباحث أن المشرع لم يوفق في وضع هذه الأهداف، حيث إنه قام بالخلط بين أهداف المكتبة الوطنية وبين اختصاصاتها وذلك في الفقرة الخامسة والتاسعة من المادة (3) من مرسوم المكتبة وبين المادة الرابعة من ذات المرسوم والتي تتعلق باختصاصات المكتبة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمكتبة الوطنية الفلسطينية

نظمت المكتبة الوطنية الفلسطينية بموجب مرسوم رقم (6) لسنة 2019 بشأن إنشاء المكتبة الوطنية الفلسطينية، بحيث جاء ليبين اختصاصات المكتبة الوطنية والهيكل التنظيمي لها، وذلك بشكل يجعلها ترتقي إلى مستوى المكتبات الوطنية العالمية.

ولتوضيح ما سبق سيتم تقسيم المطلب الثاني إلى فرعين، بحيث يبين الفرع الأول اختصاصات المكتبة الوطنية، والفرع الثاني الهيكل التنظيمي للمكتبة الوطنية.

الفرع الأول: اختصاصات المكتبة الوطنية الفلسطينية

منح المشرع الفلسطيني المكتبة الوطنية اختصاصات واسعة ومتعددة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، وسنقوم بتناولها على النحو الآتي:

1. الاختصاصات الخاصة بجمع الإنتاج الفكري والوطني

تختص المكتبة بدور الجهة الرئيسة في جمع الإنتاج الفكري والتراث الثقافي بمختلف أشكاله وصوره، وكذلك تعمل على ترتيب المخطوطات والوثائق الوطنية، كما تعمل على جمع الإنتاج الفكري الأجنبي المرتبط بفلسطين داخلياً وخارجياً (النهاري، 1994).

2. الاختصاصات الخاصة بالخدمات القانونية

تتولى المكتبة عملية الإشراف على إعداد القوانين والمشاريع والأنظمة واللوائح الخاصة بعمل المكتبة الوطنية وفق الأصول، والعمل على استعادة الممتلكات الثقافية والفكرية الفلسطينية التي نهبها وسرقها الاحتلال الاسرائيلي، وتقديم الاستشارات القانونية لكافة مجالات عمل المكتبة،

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

والإشراف على استعادة الممتلكات الثقافية الموجودة في دول خارج فلسطين، والاطلاع على الدراسات القانونية لكافة الاتفاقيات المبرمة في مجال عمل المكتبة، بالإضافة إلى تمثيل المكتبة الوطنية في المحافل القضائية والحقوقية.

3. الاختصاصات الخاصة بالإيداع القانوني

تعد المكتبة مركز الإيداع القانوني لمختلف أنواع الإنتاج الفكري، كما أنها تشارك في شرح وتطبيق القوانين ذات العلاقة بحقوق التأليف والنشر وقانون إيداع المصنفات والرقابة على المطبوعات، وتعمل كجهة رئيسية للاتصال وتبادل المعلومات مع بنوك المعلومات العربية والأجنبية (حماد، 2019).

ويختلف الإيداع القانوني عن الإيداع المؤسساتي الذي يقصد به البحث في الجامعات عن المؤلفات العلمية الأكاديمية وجمعها بإجبار الباحثين بإيداع نسخ من رسائلهم وأطروحاتهم للمكتبة الجامعية وهو وسيلة لتنمية مجموعات المكتبة الجامعية (حبيب، 2021).

وتشمل المصنفات التي تخضع للإيداع القانوني ما يلي (العيدوني، 2021):

- المصنفات التي يبتكرها المؤلف: تتضمن المصنفات المكتوبة، الموسيقية، الصوتية أو المرئية أو الصوتية المرئية، المسرحية والتمثيلية والعروض المباشرة، الشفوية المسجلة على دعامة مادية كالمحاضرات والخطب والأناشيد والأشعار، الرسم والفنون وما في حكمها، التصوير الفوتوغرافي، الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والمخططات والأعمال المجسمة.
- المصنفات المشتقة: وتمتاز بأنها ابتكار جديد يتم إنتاجه بالاستناد إلى مصنف موجود من قبل بهدف إضفاء الجدة والتمييز له، بحيث يكون شاملاً الترجمة، والتلخيص، والتعديل، **والتوزيعات الموسيقية، ومجموعات التعبير الفلكلوري**

وتنظم المكتبة هذه المصنفات المودعة لديها في سجلات خاصة وفقاً للنماذج والإجراءات التي يقرها رئيس المكتبة لهذه الغاية، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية أدبية أو قانونية عن مضمون المصنف.

وتقوم المكتبة بدور الوكالة الوطنية للترقيم الدولي المعياري للكتب (ردمك) والمركز الوطني للترقيم الدولي المعياري للدوريات (رد مد) من خلال إعطاء الكتب والدوريات أرقاماً يتم إدخالها في حاسبات الكترونية بدلاً من بيانات طويلة تصفها، مما يساهم في مساعدة الباحثين في الرجوع إلى الكتب والدوريات بأقل وقت ممكن، وتلافي أخطاء النسخ نظراً لوجود عناوين كتب وأسماء مؤلفين متشابه، كما يعتبر مهماً لإدارة أنظمة نقاط البيع الالكتروني في محلات بيع الكتب (دليل مستخدمي النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب 2013).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

4. الاختصاصات الخاصة بالتزويد:

يعرَف التزويد على أنه قيام المكتبة باستلام المواد التي تورد إليها، وتصنيفها وتسجيلها وفهرستها واتخاذ الإجراءات اللازمة لها، ووضع سياسة خاصة للشراء والطلبيات للكتب والمواد المكتبية ككل، والقيام باختيار الكتب ومصادر المكتبة المختلفة، وتقديم المعلومات اللازمة والمتعلقة بالناشرين وتجار الكتب والأسعار وأماكن التوزيع، وذلك من أجل إغناء وتطوير مقتنيات المكتبة لتقديم خدمات مكتبية ومعلوماتية بشكل أفضل للمستفيدين بحيث يعتبر التزويد العمود الفقري لتحقيق أهدافها (عماري، 2014).

ومن الجدير بالذكر أن عملية التزويد يوجد لها طرق محددة لم ينظمها مرسوم المكتبة يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

- الشراء: طريقة مهمة توفر للمكتبة مصادر معلومات مختلفة بحيث يتم الاختيار والاتصال بموزعي وناشري مصادر المعلومات والاتفاق معهم من أجل شراء ودفع ثمن الطلبية (عفيف، 2008).
- الإهداء والاستهداء: من طرق تخفيض الأعباء المالية للمكتبة، الهدايا المقدمة من المؤسسات والأفراد، بحيث تساهم في تقوية العلاقات مع المكتبات والأفراد والمؤسسات المختلفة ذات العلاقة، وكذلك توفر مجموعات مكتبية يصعب اقتناؤها، أما الاستهداء فيقصد به أن تطلب المكتبة تزويدها بمواد مكتبية على أن تكون بمثابة هدايا مقدمة لها.
- التبادل: اتفاق مكتوب بين المكتبة الوطنية وأي جهة ذات علاقة بعمل المكتبة سواء مكتبات أو مؤسسات ثقافية أو منظمات أهلية، يتم من خلاله تبادل المواد المكتبية التي يكون منها عدة نسخ وذلك دون مقابل مادي بينهما، مما يسهم في تلبية متطلبات المستفيدين، وتقليل التكاليف المالية للمكتبة.

5. الاختصاصات الخاصة بالبحوث والمعارض والأنشطة والدراسات والتدريب

تتمثل في توفير مجالات للتدريب، والقيام بالأبحاث والدراسات المطلوبة في مجال توثيق الرواية الفلسطينية الشفوية والمكتوبة وتنظيم الفعاليات والأنشطة الخاصة بها وبالكتاب، وعمل الدراسات الخاصة بالأساليب الفنية للمكتبة، ومتابعة إعداد منهج دراسي في الجامعات حول المكتبة الوطنية ودورها وأهميتها (النهاري، 1994).

6. الاختصاصات الخاصة بالعلاقات الدولية وتبادل المعلومات

تعمل المكتبة كجهة مركزية للاتصال وتبادل المعلومات مع البنوك العربية والأجنبية، وتمثل الوطن في المؤتمرات الدولية والبرامج التعاونية وفي الاتحادات العامة للمكتبات الوطنية، وفي تنسيق العلاقات مع المؤسسات ذات العلاقة المحلية والإقليمية والدولية، والقيام بدور الريادة في عملية المشاركة في مصادر المعلومات على المستوى المحلي والدولي.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

7. الوظائف الخاصة للخدمات المكتبية وتوفير المعلومات وخدمات الرواد

تشمل فتح المجال للمكتبات والجهات الحكومية بتوفير المعلومات للاستفادة من فهرس المكتبة الوطنية، وتخطيط وتنسيق عمليات الإعارة بين المكتبات سواء المحلية أو الدولية، وتوفر كتب خاصة للمكفوفين، وتوفير خدمات المكتبة المتنقلة، وتشجيع القراءة في قاعات المكتبة، ووضع معايير خاصة للعمل في المكتبات الفلسطينية، والإشراف على أعمال المكتبات العامة في الدولة، والقيام بدور مركز تبادل الأعمال المنشورة داخل البلاد وخارجها، وتوفير الخدمات المكتبية لكافة الجهات الحكومية (الهجرسي، 1998).

8. الاختصاصات ذات العلاقة بالضبط الببليوغرافي للإنتاج الفكري والوطني

تقوم المكتبة بجمع الببليوجرافيا الوطنية ومن ثم ضبطها وإصدارها بحيث تغطي الإنتاج الفكري على مستوى دولة فلسطين سواء لأبنائها أو للمقيمين عليها بكافة أشكاله المادية، كما أنها تتولى مهمة إصدار الفهرس الوطني الموحد من خلال إنشاء قوائم مرتبة وفق نظام معين يتم تسجل المواد به ضمن مجموعات معينة (زهير، 2009).

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمكتبة الوطنية الفلسطينية

يعد التنظيم الإداري من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليه المكتبة الوطنية كونه يقسم العمل ويحدد المهام والمسؤوليات، فهو يقضي على الازدواجية في العمل وتعارض الأدوار من خلال إبراز العلاقة بين موظفيها، مما يحقق الانسجام، والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للمكتبة، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل مناسبة بإتاحة الوسائل التي تمكن الموظفين من العمل بكفاءة وفعالية، كما يسهم في تطوير عملية الإشراف والرقابة داخلها، وبالتالي فهي بمثابة الإطار العام الذي تتبعه المكتبة لكي تكون قادرة على تحقيق أهدافها ومواجهة العقبات والتحديات أثناء تأديتها لوظائفها (بوقاسم، 2019).

وفي ضوء ذلك فإن الهيكل التنظيمي للمكتبة الوطنية الفلسطينية حسب مرسوم المكتبة الوطنية يتكون من الآتي:

1. رئيس المكتبة الوطنية

يعين رئيس المكتبة بقرار من الرئيس، وبينت المادة (10) من مرسوم إنشاء المكتبة الوطنية اختصاصاته.

2. المدير التنفيذي

يتولى المدير التنفيذي في المكتبة الوطنية المهام الآتية (مرعي، 2020):

- متابعة أحوال العاملين في المكتبة والعقبات التي تواجههم، وإصدار توصيات متعلقة بتوقيع

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

العقوبات والفصل وصرف المكافآت والحوافر التشجيعية لكافة العاملين بالمكتبة لتحقيق الجودة في العمل.

- وضع خطة مناسبة لعمل المكتبة وإعداد مشروع الموازنة المالية بشكل يضمن سير العمل بانتظام وتقديمه لرئيس المكتبة.
- اقتراح الهيكل التنظيمي وتقديمه لرئيس المكتبة.
- إعداد تقارير الأداء السنوية.
- إعداد التقارير المختلفة سواء التي يطلبها منه رئيس المكتبة، والتقارير السنوية والفصلية لأعمال المكتبة وإنجازاتها.
- تنفيذ القرارات وخاصة تلك التي يصدرها مجلس الإدارة.

وفي المقابل أشارت المادة رقم (12) من المرسوم رقم 2019/6 إلى المؤهلات المطلوب توافرها في المدير التنفيذي للمكتبة، ومنها أن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة في العمل الثقافي وإدارة المؤسسات الثقافية، على أن يحدد مجلس الإدارة راتبه وحقوقه وفق القانون والأنظمة واللوائح.

ويضيف الباحث أيضاً ضرورة توفر مهارة اللغة العربية لدى المدير التنفيذي عند توليه مناصب إدارية عليا، بالإضافة إلى الشهادات العلمية المتخصصة بعمل المكتبة الوطنية.

1. مجلس إدارة

هي هيئة مكونة من ثلاثة عشر عضواً يتم تعيينهم بقرار من الرئيس لمدة ثلاث سنوات يجوز تجديدها لأي منهم مرة واحدة استثناءً، وعند وجود شاغر في عضوية مجلس الإدارة يُعيَّنُ مكانه عضوٌ أخر، ويحدد النظام الداخلي كافة المسائل المتعلقة بهم التي لم ترد في المرسوم، ويجتمع المجلس دورياً في العام الواحد بمعدل أربع اجتماعات على الأقل أو جلسات غير اعتيادية حسب الحاجة، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين ويرجح صوت الرئيس في حال كانت الأصوات متساوية، وتكون هذه الاجتماعات موثقة (م 9 من مرسوم 2019/6 بشأن المكتبة الوطنية).

ويتكون مجلس الإدارة من جهات رسمية وغير رسمية (انظر م 5 من مرسوم رقم 2019/6 بشأن المكتبة الوطنية)

وبالنظر إلى المادة رقم (6) من مرسوم المكتبة الوطنية فإنه تم ذكر الشروط الواجب توافرها في عضوية مجلس الإدارة فقد نصت على أنه:» يشترط في عضوية مجلس الإدارة الآتي: 1_ أن يكون فلسطينياً. 2_ أن يكون كامل الأهلية القانونية. 3_ أن يكون حسن السيرة والسلوك. 4_ ألا يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

كما يجب أن يكون لديه مهارات قيادية عالية، والالتزام بالأخلاق المهنية عند ممارسة مهامه كعضو مجلس، وحصوله على شهادة جامعية، وسرعة في اتخاذ القرارات.

وفي المقابل يوجد هنالك حالات تنتهي فيها عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة في المكتبة تتمثل بالآتي (م 7 من مرسوم رقم 2019/6 بشأن المكتبة الوطنية).

- إذا قدم العضو استقالة خطية إلى مجلس الإدارة أو الرئيس وتعتبر نافذة من تاريخ قبولها.

تنتهي عضوية مجلس الإدارة حكماً في الحالات التالية:

أ. الوفاة.

ب. إذا تغييب دون سبب مشروع عن حضور ثلاث جلسات متتالية.

ج. إذا تم إدانته بجريمة تمس الأمانة والشرف سواء جنحة أو جناية.

د. صدور حكم بفقدان الأهلية القانونية.

هـ. انتهاء مدة العضوية إلا إذا تم تجديدها.

- الإقالة: ويقصد بها اتخاذ أعضاء المجلس الإدارة قرار الفصل بحق أي عضو يقوم بأعمال تلحق ضرراً جسيماً مادياً أو معنوياً بالمجلس وسمعته.

بالإضافة إلى فقدان عضو مجلس الإدارة لصفته الوظيفية التي تم تعينه بموجبها وهذه الحالة لم يتطرق لها مرسوم المكتبة الوطنية التي يجب إدراجها ضمن هذه الحالات المذكورة فيه، كما وتصدر قرارات إنهاء العضوية بعد أن يقوم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمصادقة عليها.

وتجدر الإشارة الى أن مجلس الإدارة يتولى مهام قيادية (دليل مجلس الإدارة 2008)، في المكتبة يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

- تنظيم المكتبة من خلال وضع السياسات العامة والأهداف وإقرارها.
- اختيار وتعيين المدير التنفيذي، بالإضافة لمدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات المكتبة.
- إقرار التقريرين المالي والإداري السنوي للمكتبة، والموازنة السنوية، والهيكل التنظيمي، واللوائح المتعلقة بأعمال المكتبة، بالإضافة إلى التقرير السنوي.
- إبرام العقود والاتفاقيات الخاصة بعمل المكتبة.
- قبول الهبات والتبرعات والمنح والمساعدات.
- تشكيل لجان متخصصة في مجال عمل المكتبة واحتياجاتها.
- تشكيل هيئة استشارية تقوم بتقديم مقترحات بشأن كل ما يخدم المكتبة الوطنية ويسهم في تنميتها وتحسين نظام عملها (م 01/8 من مرسوم رقم 9102/6 بشأن المكتبة الوطنية).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

2. عدد من الإدارات والأقسام المتعلقة بعمل المكتبة.

تتكون المكتبة من ثلاثة أقسام رئيسية يقتضي أن تكون موجودة حتى يتسنى للمكتبة القيام بمهامها وتحقيق كافة أهدافها بكفاءة وفعالية، سيتم توضيحها على النحو الآتي (المكتبات الوطن ية):

- قسم الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والعلاقات العامة: تقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بشؤون الموظفين واستقبال الشكاوى ومتابعة كافة المعاملات المالية وكافة الاجراءات المالية اللازمة لعمل المكتبة.
- قسم الإجراءات الفنية: الذي يختص بعمليات التصنيف والتوثيق والأرشفة والإيداع والصيانة والترميم، بحيث تتضمن دائرة الانتاج الفني وحفظ المقتنيات والأرشفة الورقية والإلكترونية.
- قسم الخدمات المكتبية: الذي يقوم بتقديم خدمات متعددة للجمهور المتمثلة في الفهرس الموحد (دائرة المكتبة الوطنية) والإعارة والإشراف عليها، وتشمل دائرة التزويد والخدمات المكتبية والمعارض.

النتائج

- إن مرسوم المكتبة الوطنية رقم 6 لسنة 9102 لا يوضح في بعض نصوصه علاقة المكتبة مع الجهات ذات العلاقة بعمل المكتبة.
- نلاحظ أن المرسوم أعطى مجلس الإدارة صلاحيات واسعة، وكبيرة متعلقة بأعمال المكتبة من الناحية المالية والإدارية، وهذا سيخلق إشكالية عند قيام المجلس لمهامه كونه يتكون من جهات متنوعة يصعب حصول اجتماعاتهم بالنصاب القانوني بالإضافة الى تنوع أفكار أعضاء المجلس، وعدم تلاقيها مما يؤدي إلى صعوبة في إصدار القرارات، وبالتالي عرقلة عمل المكتبة.
- عدم وجود نظام خاص بالإيداع القانوني للمصنفات، بالإضافة إلى عدم وجود نظام خاص بالتزويد اللازمين لجمع المواد المكتبية ووضعها داخل المكتبة الوطنية.
- وجود خلط في مرسوم المكتبة الوطنية بين أهداف المكتبة واختصاصاتها.
- استمرار عمل المكتبة بنظام الإدارة التقليدي (الورقي) الذي يعيق في بعض الأحيان من الوصول إلى المواد المكتبية، وعدم مواكبة التطور التكنولوجي في سير عمل المرافق العامة.
- لم يتطرق المرسوم الرئاسي لحالة فقدان الصفة الوظيفية لعضو مجلس الإدارة كأحد أسباب إنهاء عضوية المجلس.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الخاتمة

تسعى المكتبة الوطنية للحفاظ على الإنتاج الفكري بمختلف أنواعه من أجل حمايته وتعريف شعوب العالم به باستخدام العديد من الوسائل أهمها الإيداع القانوني وخطط التزويد والفهرس الموحد، كما أنها تحاول أن تقوم بتطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المكتبة الوطنية من خلال الحصول على حصة من الترقيم الدولي الموحد ردمك و ردمد.

بالإضافة إلى إنشاء مكتبة رقمية يستطيع من خلالها كافة فئات المجتمع سواء داخل فلسطين أو خارجها من الدخول إلى المكتبة الوطنية والاطلاع على محتوياتها وذلك بشكل رقمي مما يحقق الغاية المرجوة من إنشائها بصفتها المصدر الرسمي لكل ما يتعلق بالإنتاج الفكري الفلسطيني أو ذات العلاقة بفلسطين، ونظراً لما للمكتبة الوطنية من أهمية.

التوصيات

- إصدار قانون جديد للمكتبة الوطنية ينظم عمل المكتبة ويحقق توافقاً وانسجاماً لعلاقة المكتبة الوطنية مع بعض التشريعات والجهات ذات العلاقة بالمشهد الثقافي والحضاري.
- إصدار نظام خاص بالإيداع القانوني للمصنفات بالإضافة إلى نظام خاص بالتزويد؛ لدورهما الكبير في جمع كل ما يتعلق بالإنتاج الفكري.
- العمل على إنشاء مكتبة رقمية؛ للتعريف بما تحتويه المكتبة الوطنية، حيث يعمل ذلك على توفير وسائل بديلة تدعم الحفاظ على المواد المكتبة الأصلية، وسهولة تداولها.
- عقد الدورات والندوات وتنظيم معارض للتوعية بأهمية المكتبة الوطنية، ودورها في الواقع الفلسطيني.
- فتح ملحقات للمكتبة الوطنية على مستوى الوطن؛ لتسهيل عملية الإيداع القانوني.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قائمة المراجع

القوانين والمراسيم والأنظمة

اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، (1954)

قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 وتعديلاته، جريدة لوقائع الفلسطينية، ع (24).

قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، جريدة الوقائع الفلسطينية، ع (39)، ص (7).

مرسوم رقم (6) سنة 2019 بشأن إنشاء المكتبة الوطنية الفلسطينية، جريدة الوقائع الفلسطينية، ع (155)، ص4.

مرسوم رقم (4) لسنة 2017 بشأن إنشاء المكتبة الوطنية الفلسطينية، جريدة الوقائع الفلسطينية، ع (133)، ص14.

نظام توظيف الخبراء وشغل الأعمال المؤقتة العارضة أو الموسمية والصادر عن مجلس الوزراء رقم (10) لسنة2021، جريدة الوقائع الفلسطينية، ع (180).

Laws, Decrees and Regulations

Civil Service Law No. (4) of 1998 and its amendments, Palestinian Gazette, p. (24).

Decree No. (6) of 2019 regarding the establishment of the Palestinian National Library, Palestinian Gazette, p. (155), p. 4.

Decree No. 4 of 2017 regarding the establishment of the Palestinian National Library, Palestinian Gazette, p. (133), p. 14.

Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, (1954).

Palestinian Labor Law No. (7) of 2000, Palestinian Gazette, p. (39), p. (7).

System of hiring experts and occupying temporary or seasonal jobs, issued by the Council of Ministers No. (10) for the year 2021, Palestinian Gazette, p. (180).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أولاً: المراجع العربية

أمينة، ربيع، (2016). النظام القانوني للمرافق العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج–البويرة، الجزائر.

بوقاسم، محمد، (2019). التنظيم الإداري للمكتبة الوطنية، مجلة المفكر، 3 (5): 125–134

جازية، الفيلالي، (2015). إسهامات المكتبات الجزائرية في إحصاء وجرد المخطوطات: المكتبة الوطنية نموذجاً، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع (1): 89–98

جعفر، محمد، والرشيدي، محمد، (2021). مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، مجلة الثقافة والتنمية، 20(166).

حبيب، لوري، (2021). الإيداع القانوني للمصنفات في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، 9 (1).

حماد، هاني، (2019). الإيداع القانوني للمنشورات الإلكترونية على شبكة الإنترنيت، ط2، الرياض: مكتبة الملف فهد الوطنية.

الخلايلة، محمد، (2015). القانون الإداري الكتاب الأول، ط1، عمان– الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

زهير، عين، (2009). تقنيات الإعلام الالي التوثيقي المطبقة في المكتبة الوطنية الجزائرية ومراكز الأبحاث في الإعلام العلمي والتقني. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر.

الزين، ميلاس، (2021). النظام القانوني للمرفق العام، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 5(2): 243–259.

عبد الهادي، محمد، وجمعة، نبيل، (2009). المكتبات الوطنية، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

عفيف، غوار، (2008). أنظمة تسيير وحدات التزويد والاقتناء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

عماري، نعاس، (2014). بناء المجموعات المكتبية وتنميتها بالمكتبة الوطنية الجزائرية(الحامة): واقعها وسبل تطويرها، مجلة علم المكتبات، 6 (1): 86–121.

عمرو، عدنان، (2010). مبادئ القانون الإداري، ط3، القدس– فلسطين: المطبعة الحديثة.

العيدوني، وداد، (2021). المصنفات المشتقة في التشريع المغربي، مجلة القانون المغربي، (46).

غانم، هاني، (2016). الوسيط في مبادئ القانون الإداري، ط1، غزة– فلسطين: مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع.

ليلو، مازن، (2008). القانون الإداري، الدنمارك: منشورات الاكاديمية في الدنمارك.

مرعي، هبة، (2020). الدور المجتمعي للمكتبة الوطنية في تنمية الوعي السياسي للمواطنين: دراسة مسحية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، 7(2): 254–281.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، (2008). دليل مجلس الإدارة، فلسطين.

النهاري، عبد العزيز، (1994). المكتبات الوطنية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الهجرسي، سعد، وحسب الله، سيد، (1998). المكتبات والمعلومات والتوثيق، ط2، الاسكندرية: دار الثقافة العلمية.

الوكالة الدولية للنظام القياسي الدولي لترقيم الكتب، (2013). دليل مستخدمي النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب، ط6، لندن.

ثانيا: المراجع العربية المترجمة

Abdel Hadi, M. & Gomaa, N. (2009). National Libraries, Egypt, the Egyptian Lebanese House.

Afif, Gh. (2008). Management Systems of Supply and Acquisition Units, an unpublished master's thesis, Oran University, Algeria.

Al-Aidouny, W. (2021). Derived Works in Moroccan Legislation, Moroccan Law Journal, (46).

Amari, N. (2014). Building and Developing Library Collections in the Algerian National Library (Hama): Its Reality and Ways of Its Development, Journal of Library Science, 6 (1): 86-121.

Amina, R. (2016). The Legal System of Public Utilities in Algeria, an unpublished master's thesis, Colonel Akli Mohand Ouulhaj University - Bouira, Algeria.

Amr, A. (2010). Principles of Administrative Law, 3rd edition, Jerusalem-Palestine, the modern press.

Boukassem, M. (2019). Administrative Organization of the National Library, Al-Mufker Magazine, 3 (5): 125-134.

Center for the Development of Palestinian NGOs (2008). Board of Directors Guide, Palestine.

Ghanem, H. (2016). Mediator in the Principles of Administrative Law, 1st edition, Gaza- Palestine, Nissan Library for Printing and Distribution.

Habib, L. (2021).Legal Deposit of Works in Algerian Legislation, Journal of Law and Society, 9 (1).

Hammad, H. (2019). Legal Deposit of Electronic Publications on the Internet, 2nd edition, Riyadh, Fahd National File Library,

Al-Hajrsi, S. & Hassaballah, S. (1998). Libraries, Information and Documentation, 2nd, Alexandria: House of Scientific Culture.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-004 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

International Agency for the International Standard Book Numbering System, (2013). Guide for Users of the International Standard Book Numbering System, 6th edition, London.

Jafar, M. & Al-Rashidi, M. (2021). The principle of regular and steady running of public utilities, Journal of Culture and Development, 20 (166).

Jazia, F. (2015). the contributions of Algerian libraries to the census and inventory of manuscripts: the National Library as a model, Al-Saoura Journal for Human and Social Studies, (1): 89-98.

Al-Khalayleh, M. (2015). Administrative Law, Book One, 1st Edition, Amman- Jordan, House of Culture for Publishing and Distribution.

Lilo, M. (2008). Administrative Law, Denmark, Academy Publications in Denmark.

Al-Nahari, A. (1994). National Libraries, Riyadh, King Fahd National Library.

Marei, H.(2020). The societal role of the national library in developing citizens' political awareness: a survey study, International Journal of Library and Information Sciences, 7(2): 254-281.

Zouhair, A. (2009). automated documentary media techniques applied in the Algerian National Library and research centers in scientific and technical media, unpublished doctoral thesis, Mentouri University-Constantine, Algeria.

Al-Zein, M. (2021).The Legal System of the Public Facility, Department of Legal and Political Research and Studies, 5 (2): 243-259.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-007-001-005 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854